

www.mincom.gov.ma

مشروع المخطط الوطني للتلفزة الرقمية الأرضية 2015-2013 المقدم إلى اللجنة الوطنية

نسخة أكتوبر 2013

مشروع المخطط الوطني
للتلفزة الرقمية الأرضية
2015-2013

جــــدول المــحــتــويـــــــات

مقدمة

انطلق العمل بالتقنيات الرقمية في العالم تدريجيا منذ أواخر الثمانينات، حيث استثمرت للمرة الأولى هذه الثورة التكنولوجية في معدات إعداد وإنتاج وبث البرامج التلفزية والإذاعية، ثم انتقلت بعد ذلك إلى شبكات الإرسال والبث، مانحة بذلك إمكانية لنقل الصوت والصورة بشكل أجود مما تتيحه التقنيات التناظرية. ويقصد بالتلفزة الرقمية الأرضية نظام للبث ولاستقبال الصوت والصورة من خلال إشارات رقمية بدلاً من الإشارات التماثلية.

يعد نظام البث التلفزي الأرضي الرقمي إحدى تقنيات البث الحديثة الآخذة في الانتشار في كثير من البلدان حيث يعوض نظام البث الرقمي نظام البث التناظري الذي سيتم الاستغناء عنه في أفق سنة 2015 وذلك تنفيذا للاتفاق الإقليمي الذي وقع عليه المغرب خلال المؤتمر الإقليمي للاتصالات الراديوية RRC-06 المنبثق عن الاتحاد الدولي للاتصالات المنعقد في جنيف ما بين 15 ماي و16 يونيو 2006. ويقتضي القرار إنهاء البث التناظري الأرضي في النطاقUHF في أفق تاريخ 17 يونيو 2015، وفي النطاق VHF في أفق تاريخ من سنة 2020.

لقد اعتمدت كل من الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة صورياد القناة الثانية البث الرقمي الأرضي كوسيلة للبث التلفزي في المغرب، بشكل متزامن مع البث التناظري، منذ سنة 2006 حيث تم اتخاذ إجراءات عدة حيث مكنت من تغطية حوالي 81 ٪ من ساكنة المملكة، مما مكن من تطوير نطاق عرض البرامج التي تم تقسيمها إلى «باقة» من القنوات ذات البرامج العامة ولكن أيضا ذات البرامج الموضوعاتية. غير أنه وحسب إحصائيات سنة 2011 فلم تتجاوز نسبة الأسر المغربية التي تلتقط برامج التلفزة الرقمية الأرضية في المغرب 4.2 بالمائة، مقابل 68.13 بالمائة من الأسرة تلتقط برامج البث التلفزي عبر الأقمار الصناعية.

يقدم التحول للبث الرقمي الأرضي العديد من الإيجابيات، بعضها يقترن بعملية الانتقال نفسها والبعض الآخر يقترن في النهاية مع وقف البث التناظري. إذ ينشأ عن إمكانية استعمال ومعالجة البيانات الرقمية واستخدام حيز الترددات بكفاءة أكبر، خلق قدرات كبيرة في بث البرامج بنوعية أفضل مع ما يرافق ذلك من خفض التكلفة في ما يخص صناعة إنتاج وبث البرامج التلفزية. يضاف إلى ذلك أن عملية الانتقال إلى البث التلفزيوني الرقمي كلية ستمكن من تحرير حيز لترددات سيستعمل في تطوير برامج تطبيقية وخدمات تستخدم البث الرقمي الأرضي، مما سيخلق قيمة مضافة ستنعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني.

في أفق ربح المغرب لرهان الانتقال من البث التناظري إلى البث الرقمي الأرضي قبل تاريخ 17 يونيو 2015، أصبح وضع مخطط وطني استعجالي للانتقال من البث التناظري إلى البث الرقمي الأرضي ضرورة ملحة، من أجل تنظيم وتخطيط عملية الانتقال بالوتيرة اللازمة، مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع الراهن لانتشار التلفزة الرقمية الأرضية بالمغرب، والصعوبات والتحديات المطروحة أمام عملية الانتقال، بما فيها، أولوية الحفاظ على سيادة المغرب للبث التلفزي عامة والخدمة العمومية السمعية البصرية خاصة، وكذا المصلحة العامة للمغرب في مجال البث التلفزيوني، وضرورة مراعاة مصالح مهنيي الإنتاج والصناعة السمعية البصرية الوطنية.

إن أهم الرهانات المتعلقة بالانتقال من البث التلفزي التناظري إلى البث الرقمي تكمن أساسا في وضع مخطط وطني استعجالي للانتقال وتعميم البث الرقمي، وتوفير آليات التمويل، وبناء إستراتيجية وطنية للتواصل مع الجمهور وتحسيسهم بأهمية المشروع.

I. الوضعية الراهنة للتلفزة الرقمية الأرضية في المغرب

1.1 على المستوى القانوني والمؤسساتي

تنفيذا للالتزامات الدولية للمغرب، بادرت وزارة الاتصال العمل على الاستجابة لتحدي سنة 2015 كموعد محدد للانتقال الكلي إلى البث الرقمي الأرضي. وفي هذا الصدد تم تعيين اللجنة التقنية للتلفزة الرقمية الأرضية بتاريخ فاتح فبراير 2006، وذلك بهدف إنجاز تقرير للمساعدة في اتخاذ القرار بخصوص اعتماد نظام البث التلفزي الرقمي الأرضي في المغرب.

تكونت اللجنة التقنية من ممثلين عن كل من وزارة الاتصال؛ والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة؛ وشركة صورياد القناة الثانية؛ والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري؛ والوكالة الوطنية لتقنين المواصلات. وقد عقدت اللجنة عدة اجتماعات ما بين فبراير وأبريل 2006، وقامت بإعداد تقرير حول "التلفزة الرقمية الأرضية كبديل تكنولوجي للمغرب وكذا شروط العمل بها"، خلص إلى التوصيات التالية:

- اختيار تكنولوجيا نظام ضغط الصورة MPEG-2 كمعيار لانطلاق البث الرقمي الأرضي؛
- ضرورة اعتماد جدولة زمنية للتغطية الوطنية للبث الرقمي الأرضي للبرامج الوطنية بالموازاة مع البث التناظري أو البث عبر الساتل؛
- ضرورة تشكيل لجنة وطنية للتفكير ومتابعة ملف التلفزة الرقمية الأرضية؛
- تطوير المضمون والإنتاج الوطنيين للمحافظة على الجمهور من الهجرة إلى القنوات الفضائية؛
- اعتماد تدابير مباشرة أو غير مباشرة من أجل تسهيل امتلاك المستهلك جهاز الاستقبال الرقمي؛
- اعتماد تصميم جديد لطيف الترددات الهيرتزية بهدف مواكبة الانتقال من البث التناظري إلى البث الرقمي؛
- ملائمة الإطار القانوني لتمكين تدبير محطات التركيب الرقمي Multiplexes بطريقة شفافة وعادلة.

بتاريخ 5 يونيو 2008 تم إعادة تفعيل اللجنة التقنية للتلفزة الرقمية الأرضية قصد تحيين تقرير سنة 2006 والتوصيات المنبثقة عنه، كما تم توسيع عضوية اللجنة التقنية لتضم ممثل عن وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة وممثل عن وزارة الاقتصاد والمالية.

وقد خلصت اللجنة إلى التوصية بمجموعة من التدابير المصاحبة بهدف التعجيل بتعميم نظام البث الرقمي الأرضي على مجموع التراب الوطني. وهمت هذه التدابير المجالات التالية: الجانب القانوني؛ والجانب التقني؛ والنموذج الاقتصادي؛ وتدابير تحفيزية؛ وأدوات التفعيل؛ وتدابير تحسيسية.

وتفعيلا لتلك التوصيات تم نشر قرار لوزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة رقم 1251.10 الصادر في 15 أبريل 2010 المتعلق بإجبارية تطبيق معيار مغربي يمنع استيراد الأجهزة التلفزية الغير المتوفرة على أجهزة الاستقبال الرقمية. (الجريدة الرسمية عدد 5844 بتاريخ 3 يونيو 2010). اجتمعت اللجنة التقنية للتلفزة الرقمية الأرضية بتاريخ 2 مارس 2011 قصد وضع خريطة طريق

تمكن من تحقيق هدف الانتقال من البث التناظري إلى البث الرقمي في أفق سنة 2015، كما تم توسيع تشكيلة اللجنة التقنية لتضم ممثل عن قناة Medi 1 TV.

وبتاريخ 30 مارس 2012 عقد اجتماع وزاري جمع كل من السيد وزير الاتصال والسيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة والسيد المدير العام للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، حيث تم الاتفاق على البدء في الإعداد خطة وطنية للانتقال إلى البث الرقمي على ضوء التوصيات المعدة.

كما عقدت اللجنة التقنية للتلفزة الرقمية الأرضية اجتماعا في 28 يونيو 2012، بعد توسيع العضوية في اللجنة لتشمل ممثلا عن وزارة الداخلية. حيث تمت دراسة مشروع الانتقال إلى التلفزة الرقمية الأرضية من جديد؛ ومناقشة أهم التدابير التي يجب القيام بها. وجاء هذا الاجتماع بعد الزيارة التي قام بها عدد من الخبراء المغاربة في هذا المجال لمقر الاتحاد الدولي للاتصالات من أجل الإطلاع على التجارب الدولية في مجال الانتقال من البث التناظري الأرضي إلى البث الرقمي الأرضي والاستفادة منها.

عمدت البلدان التي نجحت في تحقيق الانتقال إلى البث التلفزي الرقمي الأرضي إلى إحداث «لجنة وطنية للانتقال من البث التلفزي التناظري إلى البث الرقمي الأرضي».

هب المغرب في هذا الاتجاه، حيث صادق مجلس الحكومة بتاريخ 12 شتنبر 2013 على مرسوم يقضي بإحداث «اللجنة الوطنية للانتقال من البث التلفزي التناظري إلى البث الرقمي الأرضي». تضم اللجنة جميع الشركاء والمتدخلين في هذه العملية، ويعهد إليها بتنزيل المخطط الاستعجالي وفق جدولة زمنية مضبوطة.

و تتكون اللجنة من:

أ - الإدارات العمومية المعنية:

- السلطة الحكومية المكلفة بالاتصال؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالاقتصاد والمالية.

ب- المؤسسات العمومية وشركات الدولة:

- الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات؛
- الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة؛
- شركة صورياد–القناة الثانية؛
- شركة ميدي 1 سات.

وتتولى اللجنة إلى غاية إيقاف البث التلفزي التناظري القيام بما يلي:

- اقتراح الجدولة الزمنية لإنهاء البث التناظري الأرضي؛
- اقتراح الاختيارات التكنولوجية لهذا الانتقال؛
- اقتراح تعديل وملاءمة الإطار القانوني والتنظيمي؛
- اقتراح مخطط الانتقال؛

- اقتراح رؤية واضحة على متعهدي الاتصال السمعي البصري العمومي تمكنهم من إنهاء البث التناظري الأرضي؛

- اقتراح تدابير تشجيعية تستهدف المستثمرين الخواص في ميدان البث الإذاعي والتلفزي؛

- اقتراح التدابير الضرورية الواجب وضعها لاقتناء أجهزة الاستقبال الرقمي من طرف المواطنين، وخاصة الفئات الاجتماعية الاكثر فقرا؛

- اقتراح الاختيارات المتعلقة بالترددات الهيرتزية المحررة؛

- إعداد تقارير التتبع والتقييم حول وضعية تقدم مخططات العمل والتي ترفع لرئيس الحكومة.

تساعد اللجنة الوطنية للانتقال من البث التلفزي التناظري إلى البث الرقمي الأرضي مجموعات عمل تضم خبراء، وذلك على الشكل التالي:

أولا: مجموعة عمل مكلفة بالجوانب القانونية، مهمتها وضع إطار قانوني وتنظيمي للانتقال نحو التلفزة الرقمية، وتتبع مدى ضمان حقوق كل الفاعلين ومدى احترام مبدأ استمرار الخدمة التلفزيونية العمومية؛

ثانيا: مجموعة عمل مكلفة بالجوانب التقنية، تقترح مخطط عمل يتضمن مختلف الأوجه التقنية المرتبطة بالانتقال نحو التلفزة الرقمية الأرضية وكذا نتائج الانتقال بارتباط مع الجوانب الاقتصادية ونجاعة استعمال طيف الترددات؛

ثالثا: مجموعة عمل مكلفة بالحملات الإعلامية والتواصل، مهمتها صياغة إستراتيجية تواصلية بهدف إقناع عموم الأسر المغربية بجدوى مشروع الانتقال وأهمية الانخراط فيه؛

رابعا: مجموعة عمل مكلفة بالمحتوى الرقمي؛ مهمتها وضع إستراتيجية للنهوض وتطوير وتنمية المحتوى الرقمي الوطني؛

خامسا: مجموعة عمل مكلفة بالتمويل والتخطيط، مهمتها تدبير شفاف للجوانب المالية والتنظيمية المرتبطة بعملية الانتقال، وكذا البحث عن السبل المثلى لتمويل دعم الأسر ذات الدخل المحدود للانخراط في المشروع.

تتولى وزارة الاتصال رئاسة اللجنة الوطنية للانتقال من البث التلفزي التناظري إلى البث الرقمي الأرضي، وتعمل تحت إشراف رئاسة الحكومة. كما تتولى الوزارة مهمة الكتابة الدائمة للجنة، حيث تعمل بصفة مقرر وتقوم بتحضير وتنظيم أشغال اللجنة وتسهر على مسك وحفظ ملفاتها وأرشيفها.

2.1 على المستوى التقني والتكنولوجي

أ - على مستوى البث:

بهدف الوفاء بالتزامات المغرب على مستوى الاتحاد الدولي للاتصالات القاضية بإنهاء البث التناظري الأرضي في أفق 17 يونيو 2015 وبالتزامن مع إحداث قنوات تلفزية جديدة، اعتمدت الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة مجموعة من الخطوات لانتقال إلى البث الرقمي الأرضي كوسيلة للبث التلفزي منذ سنة 2005، وتمثلت أهم الخطوات التي اتخذت قصد تغطية التراب الوطني على مستوى شبكة البث في:

- إنجاز الدراسات النظرية والتطبيقية في سنة 2005 بإتباع معيار «البث التلفزي الرقمي الأرضي» DVB-T أسفرت عن اقتناء جهازين للإرسال DVB-T؛
- إطلاق عملية البث التجريبي في كل من مدن الرباط والدار البيضاء في سنة 2005 واقتناء التجهيزات؛
- تحديد الاختيارات التكنولوجية التي سيتم اعتمادها: (نظام التشفير التلفزي MPEG-2 المستخدم للقنوات التلفزية عادية الوضوح SDTV ونظام التشفير التلفزي MPEG-4 المستخدم للقنوات التلفزية عالية الوضوح HDTV)، مع الأخذ في الاعتبار بث قنوات القطب العمومي وتكلفة جهاز الاستقبال.
- في سنة 2006 تم اختيار مواقع بث التلفزة الرقمية الأرضية مع استهداف أكبر التجمعات السكانية بالمدن، وإطلاق باقة القنوات الرقمية؛
- تكوين مهندسين وفنيي البث على تفاصيل التقنيات الرقمية، بالإضافة إلى التدريب العملي على البث التلفزي الرقمي الأرضي التي يقدمها الموردون.

وبفضل هذه التدابير، فإن 81 بالمائة من ساكنة المغرب يتم تغطيتها حاليا بالبث الرقمي الأرضي، وبإمكانها التقاط باقة من سبعة قنوات مغربية، عامة وموضوعاتية، وهي: الأولى، القناة الثانية، الرياضية، الرابعة، السادسة، أفلام، تمازيغت.

ب - على مستوى الاستقبال الرقمي:

رغم التقدم المنجز في البث الرقمي بالمغرب، يسجل تأخر كبير في مجال تمكين الأسر المغربية من أجهزة استقبال التلفزة الرقمية الأرضية. ويمكن حصر أهم المؤشرات المرتبطة بهذا المجال في :

- على مستوى البث، يوجد في المغرب حوالي 5,7مليون أسرة، منها 92,8 بالمائة تتوفر على الأقل على جهاز تلفزيون واحد؛
- على مستوى التقاط البرامج، يسجل بطئ كبير، ذلك أنه 4.2 بالمائة فقط من الأسر المغربية تلتقط برامج التلفزة الرقمية الأرضية، و1,16 بالمائة فقط تتوفر على اشتراك لالتقاط برامج التلفزة عبر الإنترنت.ADSL TV ؛
- في سنة 2011، أصبح التقاط التلفزة عبر القمر الصناعي وسيلة استقبال رئيسية للبرامج التلفزية من قبل الأسر المغربية، حيث بلغت نسبة الاستقبال التلفزي، وفق تقرير صادر في 15 دجنبر 2011 عن الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، عبر الأقمار الاصطناعية 68,13 ٪ أي بمعدل أسرتين على ثلاثة ، فيما «تستهلك» 26,51 بالمائة برامج التلفزة التناظرية الأرضية، 4.2 بالمائة فقط من تستقبل برامج البث التلفزي عبر التلفزة الرقمية، وهو ما يعني أن تكلفة عدم الانتقال الرقمي الأرضي هو دفع الأسر المغربية نحو التوجه إلى القنوات الفضائية بما يشكله من تهديد على الفضاء السمعي البصري الوطني إنتاجا وبثا واستقبالا.

II. إيجابيات واستحقاقات التلفزة الرقمية الأرضية

كل ذبذبة تستعمل حاليا لبث قناة تلفزية في البث التناظري الأرضي يمكن أن تستثمر لبث ست قنوات تستخدم البث الرقمي الأرضي، وهو الأمر الذي يجعل من الانتقال التلفزي الرقمي الأرضي مشروعا اقتصاديا وتنمويا في كل بلدان العالم. لذلك فإن أهم الايجابيات تتحقق مع التحول من البث التناظري وتنشأ هذه الأيجابيات عن إمكانية ضغط ومعالجة البيانات الرقمية واستخدام حيز الترددات بسعة أكبر، غير أن إيجابيات الانتقال لن تستكمل إلا مع إيقاف البث التناظري الأرضي بشكل كلي.

وبالنظر إلى التجارب الدولية الناجحة، فإنه يتم التخلي النهائي عن البث التناظري عندما تصل تغطية البث الرقمي وكذا حالة الاستقبال من قبل الساكنة إلى نسبة تقارب 95 بالمائة.

1.2 إيجابيات الانتقال الرقمي

بصفة عامة يصاحب الانتقال إلى البث التلفزي الرقمي عدداً من الإيجابيات منها:

أ - بالنسبة للقنوات التلفزية:

- توسيع تغطية البث وتنويع الخدمات؛
- تقديم نوعية وجودة أفضل للخدمة التلفزيونية، مع إمكانات أكبر لتخفيض تكلفة الإنتاج والإرسال؛
- قدرة أكبر في استخدام طيف الترددات، مما سيمكن من بث قنوات تلفزيونية إضافية في نفس حيز الترددات؛
- تحقيق الخدمة الشاملة (service universel) من خلال إنتاج محتوى رقمي وطني متنوع يعكس التعددية في المجتمع؛
- حساسية أقل للتشويش والتداخل؛
- تنويع العرض التلفزيوني وتقديم خدمات إضافية مثل الدليل الالكتروني للبرامج؛ وخدمات البيانات والخدمات التفاعلية بما في ذلك «مجتمع المعلومات»؛
- منح فرص للمواطن والاقتصاد الوطني من ولوج خدمات رقمية بالصبيب العالي.

ب - بالنسبة للجمهور:

- خيارات أوسع من حيث التقاط البرامج؛
- جودة عالية للصوت والصورة إمكانية إدخال التلفزيون العالي الوضوح؛
- القدرة على إدخال المزيد من البرامج التلفزيونية؛
- تسهيل الوصول إلى محتوى البرمجة الجهوية.

2.2 استحقاقات وتحديات الانتقال الرقمي

* استحقاقات تنظيمية:

إن تأمين الانتقال الأمثل نحو تعميم خدمة التلفزة الرقمية الأرضية على كامل التراب الوطني يقتضي انخراطا فعالا لجميع المكونات في هذا الورش الوطني الكبير من خلال اعتماد وتفعيل الإجراءات التشريعية والتنظيمية الضرورية لذلك ومن بين الإجراءات التشريعية والتنظيمية الواجب اتخاذها :

• تحيين القانون رقم 03 - 77 المتعلق بالاتصال السمعي البصري ليتلاءم ومستجدات هذا القطاع في ما يخص ضبط وتنظيم التلفزة الرقمية؛

• اعداد نصوص تشريعية وتنظيمية جديدة تمكن من تنظيم إحداث واستغلال شبكات البث ومحطات متعدد الإرسال وكذا صناعة البرامج.

* استحقاقات استراتيجية:

إن عملية الانتقال من التلفزيون التناظري الأرضي إلى التلفزيون الرقمي الأرضي يقتضي من الحكومة وضع مخطط الانتقال نحو الرقمي، وذلك لضمان:

• تأمين استمرارية الخدمة العمومية من خلال البث التلفزي الأرضي والسماح بفترة للبث بشكل تزامني للبث التناظري والرقمي خلال عملية الانتقال؛

• استعمال حيز الترددات بنجاعة أكبر وضمان كفاءة استخدام الطيف؛ مع إعادة استعمال حيز الترددات غير المستعملة لزيادة سعة البث أو لخدمات أخرى؛

• قيادة عملية تحسيسية شاملة قبل وأثناء وبعد عملية الانتقال لكي تتم عملية الانتقال منصفة وفعالة وفي الوقت المناسب؛

• ضمان توفر أجهزة استقبال بأسعار معقولة على نطاق واسع؛

• الحفاظ على سوق تنافسية بين متعهدي الاتصال السمعي البصري، و مساعدة شركات الاتصال السمعي البصري العمومي لتحقيق الانتقال؛

• خلق فرص جديدة للمستثمرين عبر الحصول على البنية التحتية للبث الرقمي؛

• تفعيل قرار وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة رقم 1251.10 الصادر في 15 أبريل 2010 بإقرار وبإجبارية تطبيق معيار مغربي يمنع استيراد الأجهزة التلفزية الغير المتوفرة على أجهزة الاستقبال الرقمية.

* استحقاقات لتطوير صناعة الاتصال السمعي البصري:

هناك حاجة إلى الاستثمار في معدات جديدة قادرة على تلبية متطلبات البث الرقمي، ويشمل الاستثمار في مجال المعدات وتدريب الموارد البشرية. كما أن الانتقال من البث التناظري الأرضي إلى البث الرقمي الأرضي يتطلب استثمارات على مستوى:

• شركات البث: البنية التحتية للإرسال؛

• مقدمي المحتوى: الاستوديوهات وشركات الإنتاج، ولاسيما البث بتقنية عالية الوضوح (HDTV).

* استحقاقات لتلبية حاجيات المستهلك:

• إشراك المستهلك في خطة الانتقال.

• إحداث آليات لتمكين المستهلك من استبدال التلفزيون التناظري بآخر رقمي، أو تثبيت جهاز خارجي للاستقبال الرقمي.

III. المخطط الوطني للتلفزة الرقمية الأرضية 2013 - 2015

1.3 على المستوى المؤسساتي: تحديد مسؤوليات المتدخلين

في إطار إرساء إطار مؤسساتي يجمع كافة المتدخلين في المخطط الوطني الاستعجالي للتلفزة الرقمية، ويحدد أدوار كل طرف، يتم إرساء لجنة وطنية للانتقال إلى التلفزة الرقمية الأرضية تتشكل أساسا من المتدخلين الرئيسيين في عملية الانتقال إلى التلفزة الرقمية وهم: الحكومة؛ متعهدو الاتصال السمعي البصري العمومي، الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات.
ولكل متدخل أدوار ومسؤوليات محددة بهدف إنجاح المخطط، وهي مفصلة كما يلي:

*** مسؤوليات الحكومة:**

- إعداد واقتراح وتبني مدى تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية، وتتبع مدى تطبيقها؛
- تأمين الانتقال إلى البث الرقمي الأرضي في 17 يونيو2015 في النطاق UHF، وفي النطاق VHF سنة 2020؛
- ضمان إعادة استخدام طيف الترددات المحررة بعد الانتقال إلى البث الرقمي بالطريقة الأمثل والأكثر فائدة لصالح جميع السكان وللاقتصاد الوطني؛
- تأمين حماية المستهلك قبل وأثناء وبعد عملية الانتقال إلى البث الرقمي؛
- ضمان التمويل اللازم لشراء أجهزة الاستقبال الرقمية للفئة السكانية ذات الدخل المحدود؛
- تأمين الموارد المالية للحملة التواصلية والتحسيسية لتنزيل أمثل وناجع للمخطط.

*** مسؤوليات الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات:**

- ضمان إدارة المخاطر المتعلقة بإعادة تهيئة طيف الترددات في الوقت المناسب؛
- تقديم الاستشارة إلى الحكومة بخصوص كل الجوانب التقنية والتكنولوجية لتجنب العقبات في تنفيذ عملية الانتقال إلى البث الرقمي؛
- التنظيم الأمثل لعملية تفويت طيف ترددات في النطاق 862 -790 MHz.

*** مسؤوليات متعهدي الاتصال السمعي البصري العمومي:**

- ضمان الخدمة التلفزيونية العمومية في سياق الانتقال إلى البث الرقمي الأرضي؛
- تقديم محتوى إضافي ذو جودة.

هذا، وسيقترح أن تتولى الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، دون المس باختصاصاتها أو استقلاليتها أو صلاحياتها إدراج ما تراه من إجراءات في إطار مجال تدخلها ولا سيما فيما يتعلق ب:

- الترخيص للترددات الخاصة بالتلفزة الرقمية الأرضية؛
- تتبع مدى احترام الخدمات الجديدة(دليل البرامج الإلكتروني (EPG)، والخدمات المشروطة، وغيرها من الخدمات) المعايير الدولية للتلفزة الرقمية الأرضية؛
- تنزيل مقتضيات قانون 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري على المتعهدين الجدد في مجال التلفزة الرقمية.

2.3 على المستوى القانوني:
بلورة إطار قانوني وتنظيمي للتلفزة الرقمية إنتاجا وبثا واستقبالا

لقد تمت عملية إطلاق التلفزة الرقمية الأرضية في غياب إطار قانوني شامل يتضمن كافة الجوانب المتعلقة بخصائص التكنولوجيا الرقمية، ونظرا للمدة الزمنية التي تفصلنا عن استحقاق 17 يونيو 2015 فإن المهمة الأكثر استعجالا هي إعداد الإطار القانوني والتنظيمي الذي يؤطر استغلال التلفزة الرقمية الأرضية والذي يأخذ في الاعتبار العناصر التالية:

- **وضع جدول زمني متعارف عليه لإنهاء خدمات التلفزيون التناظري؛**
- **مواكبة عملية إيقاف البث التناظري؛**
- **وضع تعريف محدد للمهن والمهام التالية: مشغل شبكة البث؛ مشغل خدمات متعدد الإرسال (Multiplex)؛ المتعهد التجاري.**
- **مسألة الأولوية في ترخيص استعمال الترددات؛**
- **تطوير وتشغيل مواقع متعدد الإرسال؛**
- **بلورة طرق تخصيص الترددات؛**
- **صياغة النظام القانوني للبرامج التفاعلية.**

3.3 على المستوى التكنولوجي:
وضع المعايير التقنية للبث الرقمي واستكمال إرساء بنيات البث الرقمي

يستهدف المخطط من الناحية التكنولوجية اعتماد معايير تقنية للبث الرقمي واستكمال إرساء البنيات التحتية للبث الرقمي وإطلاق مشروع توفير أجهزة استقبال رقمية تمكن من الالتقاط برامج التلفزة الرقمية الأرضية.

كما أن استكمال البنيات التحتية للبث والإرسال يقتضي التطوير المؤسساتي من خلال إحداث شركة وطنية مهمتها تنفيذ وتفعيل سياسة وطنية مندمجة لإدارة وتدبير محطات متعدد الإرسال وشبكة البث التلفزيوني الرقمي، وذلك من خلال وضع دفاتر تحملات تأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الراهنة والمستقبلية لمتعهدي الاتصال السمعي البصري العمومي والخواص معا.

من الناحية التكنولوجية، اختار المغرب البث الرقمي الأرضي بمعيار DVB-T الذي يستجيب لبث أفضل للبرامج. ولقياس التقدم في الجانب التقني ينبغي التوقف في كل محطات المخطط عند مستويين: البث والاستقبال.

فيما يخص تدبير طيف الترددات، أصدر مجلس إدارة الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات الذي انعقد في 9 ماي 2012 قرارين هامين فيما يتعلق بالصبيب العالي عبر التكنولوجيات الأرضية، أولهما قرار رقم: م- 06/ 12 - 1 والقاضي بمنح تراخيص التكنولوجيا المتنقلة من الجيل الرابع(4G) حيث وافق المجلس على الإعلان عن منافسة لمنح تراخيص التكنولوجيا المتنقلة من الجيل الرابع(4G)، وتم منح رئيس الحكومة باعتباره رئيس مجلس الإدارة للوكالة تحديد كيفيات منح هذه التراخيص.

كما تم اتخاذ عدد من الإجراءات تخص إعادة تدبير طيف الترددات من خلال قرار رقم: م-15/12-1 حيث تقرر بتعديل وتحيين طيف الترددات MHZ 800 والقيام عند الاقتضاء بإعداد وتوقيع اتفاقيات إعادة تهيئة الطيف بين الوكالة والأطرف المعنية. كما تم في إطار ميزانية الوكالة لسنة 2013، رصد مبلغ 303 مليون درهما لأجل عملية إعادة التهيئة.

4.3 صيغ التمويل: تعبئة موارد مالية مهمة من أجل إنجاح مخطط الانتقال نحو التلفزة الرقمية الأرضية

يقتضي المخطط الوطني الاستعجالي تعبئة موارد مالية مهمة من أجل إنجاح مخطط الانتقال نحو التلفزة الرقمية الأرضية.

- إحداث صندوق لتمويل المخطط :

في هذا الاتجاه سيتم إحداث حساب خصوصي لدى وزارة الاتصال في إطار قانون المالية لسنة 2014 يتم تمويله من ميزانية الدولة لسنة 2014، وتكون مهمته تمويل مشروع الانتقال.

- تدخلات الصندوق :

ستتضمن تدخلات الصندوق المهام التالية:

- **دعم حملات التحسيس والتوعية والترويج؛**
- **تمويل اقتناء أجهزة الاستقبال الرقمي بصفة مباشرة لفائدة الأسر ذات الدخل المحدود، أو دعم مشروع صناعة وطنية للاستثمار في وحدة لتركيب أو صناعة كاملة لأجهزة استقبال موجهة للسوق الوطنية وكذا الإفريقية؛**
- **القيام بدراسات لقياس حجم التقدم في المخطط وتمويل دراسات بحثية تجعل من أهدافها جودة وحسن الانتقال الرقمي.**

5.3 المحتوى الرقمي: النهوض بصناعة حقيقية للمحتوى الرقمي الوطني وإرساء أسس تنافسية تنموية للإنتاج السمعي البصري ببلادنا

يشكل تحفيز متعهدي السمعي البصري وشركات الإنتاج على الاستثمار في المحتوى الرقمي مدخلا أساسيا لإنجاح المخطط الاستعجالي للتحول الرقمي، ذلك أن الانتقال إلى البث التلفزي الرقمي الأرضي ببلادنا يشكل منعطفا لتطوير مجتمع المعرفة والمعلومات، وكذا النهوض بصناعة حقيقية للمحتوى الرقمي، والتي يمكن أن تفتح المجال لإرساء أسس تنمية تنافسية صناعة المحتوى السمعي البصري والوسائط المتعددة في المغرب.

إذ أن تطوير صناعة المحتوى الرقمي السمعي البصري سيساهم في تعزيز تواجد المحتوى الرقمي المغربي على شبكة الانترنت، كما أن التحول الرقمي سيمكن من خلق فرص الشغل واستثمارات في عدة ميادين كمحطات تلفزية جديدة فضائية وأرضية، وشركات إنتاج توزيع منتجات سمعية بصرية، وألعاب الفيديو والوسائط المتعددة، ومقدمي خدمات الانترنت، وشركات بث رقمي، وشركات الهاتف النقال.

لكن دعم وتطوير إنتاج المحتوى الرقمي ينبغي أن يتم بموازاة الحفاظ على الرصيد الوطني، من خلال حماية التراث والقيم الوطنية وترويج الإبداع الفكري والفني، مع مراعاة المقتضيات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية في هذا المجال الحيوي.

6.3 إستراتيجية التحسيس والتواصل:

بناء إستراتيجية تواصلية ناجعة بهدف إقناع وتشجيع الأسر المغربية على الانخراط الجماعي والفعال في برنامج التحول نحو التلفزة الرقمية الأرضية بهدف إقناع وتشجيع الأسر المغربية على الانخراط الجماعي والفعال في برنامج التحول نحو التلفزة الرقمية الأرضية، يتوجب أولا بناء إستراتيجية تواصلية ناجعة من قبل مختلف المتدخلين، ثانيا، القيام بحملات تحسيسية وترويجية وتواصلية موجهة إلى الجمهور الواسع في كل مناطق المغرب قبل وأثناء وبعد إيقاف البث التناظري.

إن هـذه الحمـلات التحسيسـية تهـدف أساسـا إلـى التعريـف بالتلفـزة الرقميـة الأرضيـة، وإطـلاع الجمهـور الواسـع علـى المعـدات والأجهـزة اللازمـة لاسـتقبال برامـج التلفـزة الرقميـة الأرضيـة وشـرح مبـدأ وعمليـة الانتقـال إلـى البـث التلفـزي الرقمـي الأرضـي، وكذلـك إقنـاع الأسـر بجـدوى الانخـراط فـي البرنامـج وعوائده علـى المواطـن والأسـر والاقتصـاد الوطنـي ككل.

إن إنجـاح عمليـة الانتقـال نحـو التلفـزة الرقميـة مرتبـط بشـكل جوهـري بمـدى اسـتجابة المسـتقبل لإشـارات المرسـل، وبالتالـي فـإن تحسـيس المسـتهلك والأسـر المغربيـة بالمشـروع تتطلـب إسـتراتيجية تواصليـة تفاعليـة مواكبـة تسـتخدم كل وسـائل الاتصـال والتواصـل تعـم كل مناطـق المغـرب. كمـا أن تنزيـل المخطـط يقتضـي إشـراك كل الفاعليـن، بمـا فيهـا الجماعـات المحليـة والمجالـس الإقليميـة والجهويـة، والبرلمانييـن، والهيئـات الترابيـة، والمـدارس والجامعـات، والمكتـب الوطنـي للكهربـاء والمـاء الصالـح للشـرب، وبريـد المغـرب. كذلـك جمعيـات المجتمـع المدنـي ونـوادي الشـباب والأنديـة النسـوية وكل الفعاليـات التـي لهـا ارتبـاط وثيـق بالمواطـن.

أ-الفئات المستهدفة:

- الجمهور الواسع من الأسر وعموم المواطنين؛
- متعهدو الاتصال السمعي البصري؛
- مصنعو المعدات وأجهزة الاستقبال الرقمية وكذا تجار التجزئة.

ب- إجراءات الحملة التحسيسية حول البث الأرضي الرقمي :

أولا: إعـلام الجمهـور بأسـباب ودواعـي الانتقـال مـن البـث الأرضـي التناظـري إلـى البـث الرقمـي الأرضـي. وذلـك يتطلـب القيـام بحملـة إعلاميـة تواصليـة، مـن خـلال:

- إنتاج وبث إعلانات تلفزية تتضمن أجوبة حول تساؤلات الجمهور؛
- تصميم وتوزيع دليل حول التلفزة الرقمية الأرضية؛
- إحداث موقع على شبكة الانترنت يوفر المعلومات ذات الصلة بالتلفزيون الرقمية؛
- إحداث مركز اتصال خاص بالتلفزة الرقمية عبر توفير رقم هاتفي مجاني.

ثانيا: تحسيس الجمهور الواسع بإيجابيات التلفزة الرقمية، عبر:

- بث برامج سمعية بصرية حول موضوع التلفزة الرقمية للتحسيس والتثقيف الجماهيري؛
- تنظيم لقاءات تواصلية مباشرة مع الأسر في ضواحي المدن وفي البوادي؛
- توجيه المستهلك حين اقتناء أجهزة التلفزة إلى فوائد التلفزة الرقمية؛
- إشـراك جمعيـات المجتمـع المدنـي وجمعيـات حمايـة المسـتهلك فـي الإسـتراتيجية التواصليـة مـع السـاكنة.

ثالثا: شركات الإنتاج وشركات بيع الأجهزة.

- تنظيـم حلقـات دراسـية موجهـة إلـى مصنعـي المعـدات وشـركات الإنتـاج لإعطـاء الأولويـة لإنتـاج أجهـزة الاسـتقبال الرقميـة وكـذا بالنسـبة لتجـار التجزئـة فـي عمليـات التسـويق؛
- وضـع ميثـاق أخلاقـي بيـن المهنييـن وشـركات التوزيـع لترشـيد المسـتهلك أثنـاء عمليـات شـراء أجهـزة التلفـزة؛
- تمييز أجهزة التلفزيون التي لا توفر خدمة الاستقبال الرقمي في محلات البيع بعلامة مميزة.

7.3 خريطة تنزيل المخطط الوطني للتلفزة الرقمية والجدولة الزمنية

أ - التدبير الجهوي لعملية تنزيل المخطط:

التـزم المغـرب بإيقـاف البـث التناظـري الأرضـي قبـل 17 يونيـو 2015، وعمليـة إيقـاف البـث التناظـري لـن تكـون شـاملة للتـراب الوطنـي وبالتزامـن، بـل سـيتم اعتمـاد إيقـاف البـث التناظـري بشـكل متـدرج، ووفـق تقسـيم جهـوي يراعـي الإمكانـات الماديـة واللوجيسـتيكية والبشـرية، ابتـداء مـن ينايـر 2014.

وإذا كان مقـررا أن تسـتكمل تغطيـة البـث الرقمـي سـنة 2015 لكامـل التـراب الوطنـي، فـإن إيقـاف البـث التناظـري سـيراعي عـددا مـن الاعتبـارات التقنيـة والماديـة والبشـرية لـكل جهـة مـن جهـات المملكـة علـى حـدى. إذ أن إيقـاف البـث التناظـري علـى الصعيـد الجهـوي سـيأخذ بعيـن الاعتبـار خريطـة البـث الرقمـي، ومـدى توفـر التجهيـزات والبنيـات الضروريـة، تـم البنيـة الجغرافيـة والديموغرافيـة والبشـرية، كمسـاحة الجهـة وحجـم السـاكنة وكذلـك عـدد الأسـر المرتبطـة حاليـا بالتلفـزة الرقميـة، . غيـر أنـه ولتفـادي اللجـوء إلـى إجـراءات إضافيـة لتنسـيق اسـتعمال التـرددات مـع دول الجـوار ومـا قـد يترتـب عـن ذلـك مـن تبعـات سـيادية وتقنيـة، لابـد مـن أن تعطـى الأسـبقية فـي إيقـاف البـث التناظـري لجهـات المملكـة التـي لهـا حـدود مـع دول مجـاورة وأن يكـون التنزيـل لعمليـة إيقـاف البـث التناظـري حسـب الجهـات يخضـع للتقييـم والتحييـن علـى الأقـل مـرة فـي السـنة.

إن تنزيـل مخطـط الانتقـال نحـو التلفـزة الرقميـة الأرضيـة سـيراعي كـون بـث التلفـزة الرقميـة الأرضيـة متوفـر حاليـا فـي المـدن التاليـة:

الـدار البيضـاء، بـن سـليمان، المحمديـة، الربـاط، سـلا، الصخيـرات، تمـارة، الخميسـات، سـيدي قاسـم، الحاجـب، مـولاي يعقـوب، فـاس، مكنـاس، طنجـة، أصيلـة، تطـوان، وجـدة، الناضـور، بـركان، توريـرت، فكيـك، الحسـيمة، مراكـش، قلعـة السـراغنة، أكاديـر، إنـزكان، العيـون، بنـي مـلال.

فـي هـذا الإطـار يُقتـرح تنزيـل المخطـط الوطنـي الاسـتعجالي تدريجيـا وفـق الجهـات، مـع فتـرة البـث التزامنـي الرقمـي والتناظـري تمتـد لسـتة أشـهر قبـل إيقـاف البـث التناظـري بشـكل كلـي داخـل الجهـات المعنيـة. وعلـى هـذا الأسـاس ووفـق مـا سـبق سـيكون التنزيـل وفـق التقسـيم الجهـوي التالـي:

الجهة	تاريخ بداية تنزيل المخطط	تاريخ إيقاف البث التناظري
الجهة الشرقية		
جهة وادي الذهب لكويرة	1 يناير 2014	30 يونيو 2014
جهة العيون بوجدور الساقية الحمراء		
جهة طنجة تطوان	1 مارس 2014	30 غشت 2014
جهة كلميم السمارة		
جهة مراكش تانسيفت الحوز		
جهة تادلة أزيلال	1 ماي 2014	30 أكتوبر 2014
جهة مكناس تافيلالت		
جهة فاس بولمان		
جهة الدار البيضاء الكبرى	1 يوليوز 2014	30 دجنبر 2014
جهة تازة ـ الحسيمة تاونات		
جهة الشاوية ورديغة		
جهة سوس ماسة درعة	1 شتنبر 2014	30 فبراير 2015
جهة الغرب شراردة بن أحسين		
جهة الرباط سلا زمور زعير	1 نونبر 2014	30 أبريل 2015
جهة دكالة ـ عبدة		

ب الجدولة الزمنية لتنفيذ المخطط :

التدابير	2013	2014	قبل 17 يونيو 2015
إصدار نص تنظيمي للجنة الوطنية للانتقال من البث التلفزي التناظري إلى البث الرقمي الأرضي	شتنبر 2013		
تنصيب اللجنة الوطنية للانتقال من البث التناظري إلى البث الرقمي	نونبر 2013		
تشكيل اللجان الخمس المنبثقة عن اللجنة الوطنية	نوفمبر دجنبر 2013		
الإعلان عن مناقصة دولية لإنشاء شركة بالمغرب لتصنيع أجهزة الاستقبال الرقمية	دجنبر 2013		
إطلاق حملات تحسيسية وترويجية للتعريف بالمخطط الوطني للانتقال نحو التلفزة الرقمية والقيام باختبارات لقياس أثر تنزيل المشروع	انطلاقا من دجنبر 2013		
إصدار نص تنظيمي من قبل رئيس الحكومة يخص دعم الأسر ذات الدخل المحدود لاقتناء أجهزة استقبال التلفزة الرقمية الأرضية	دجنبر 2013		
إحداث حساب خصوصي (صندوق) في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2014 لتمويل المخطط الوطني للانتقال نحو التلفزة الرقمية	نونبر 2013 (مسطرة اعتماد الصندوق)	يناير 2014 (الوضع القانوني	

4 - المرجعيات:

- موجز ملخص من «المبادئ التوجيهية لمرور من البث التماثلي إلى البث الرقمي» الاتحاد الدولي للاتصالات»؛
- المبادئ التوجيهية للاتحاد الدولي للاتصالات من أجل الانتقال إلى البث الرقمي، 2010 /09/04؛
- دراسة «التقنيات الرقمية ونظم الراديو والتلفزيون البث الأرضي، وخاصة من حيث التكلفة/المنفعة، التشغيل البيني للأنظمة الرقمية مع الشبكات التناظرية الأرضية، وطرق الانتقال من التكنولوجيا الأرضية التناظرية إلى التكنولوجيا الرقمية» ITU 2010؛
- الأشغال النهائية للمؤتمر الإقليمي للاتصالات الراديوية RRC-06؛
- خطة المؤتمر الإقليمي للاتصالات الراديوية RRC-06 المتعلقة بالمغرب؛
- تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات -ITU-R BT.2140 حول الانتقال من البث الأرضي التناظري إلى البث الرقمي، 05/2007؛
- توصيات الاتحاد الدولي للاتصالات H.264 حول نظام السمعي البصري والوسائط المتعددة: البنية التحتية للخدمات السمعية البصرية - ترميز الفيديو المتقدم الانتقال الفيديو الترميز للخدمات السمعية البصرية عام، 3/2010؛
- معايير ومواصفات الإصدار DVB 10.0، غشت 2007 ؛
- توصية الاتحاد الدولي للاتصالات(05/2010) ITU-R BT.1877 حول تصحيح الأخطاء وبيانات التأطير والتشكيل وإصدار طرق للجيل الثاني لنظام البث الرقمي الأرضي.

٧. مرسوم رقم 2.13.614

مرسوم رقم 2.13.614 القاضي بإحداث اللجنة الوطنية للانتقال من البث التلفزي التناظري إلى البث الرقمي الأرضي كما صادق عليه مجلس الحكومة بتاريخ 12 شتنبر 2013.

المملكة المغربية

وزارة الاتصال

وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة
مرسوم رقم 2.13.614 صادر في ...... بإحداث اللجنة الوطنية للانتقال من البث التلفزي التناظري إلى البث الرقمي الأرضي

رئيس الحكومة،

بناء على الدستور ولا سيما الفصل 90 منه؛

و على القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.04.257 بتاريخ 25 من ذي القعدة 1425 (7 يناير 2005)؛

وعلى المرسوم رقم 2.12.38 الصادر في 2 من ربيع الأول 1433(26 يناير 2012) المتعلق باختصاصات وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة؛

وباقتراح من وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة؛
وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 12 شتنبر 2013
رسم ما يلي :

المادة 1

تحدث لدى رئيس الحكومة لجنة تحمل اسم «اللجنة الوطنية للانتقال من البث التلفزي التناظري إلى البث الرقمي الأرضي » ويشار إليها في هذا المرسوم بعبارة «اللجنة الوطنية».

المادة 2

تناط باللجنة الوطنية مهمة تنسيق وتوجيه التدابير اللازمة لتأمين الانتقال من البث التلفزي التناظري إلى البث الرقمي الأرضي في أحسن الظروف و إنهاء البث التناظري كليا.

وتتولى اللجنة الوطنية اعتماد مشروع المخطط الوطني للانتقال نحو التلفزة الرقمية الأرضية 2013 - 2015 و لهذه الغاية تقوم بما يلي :

- **اقتراح الجدولة الزمنية لإنهاء البث التناظري الأرضي؛**
- **اقتراح الاختيارات التكنولوجية لهذا الانتقال؛**
- **اقتراح تعديل وملاءمة الإطار القانوني والتنظيمي؛**
- **اقتراح مخطط الانتقال؛**
- **اقتراح رؤية واضحة على متعهدي الاتصال السمعي البصري العمومي تمكنهم من إنهاء البث التناظري الأرضي؛**
- **اقتراح تدابير تشجيعية تستهدف المستثمرين الخواص في ميدان البث الإذاعي والتلفزي؛**
- **اقتراح التدابير الضرورية الواجب وضعها لاقتناء أجهزة الاستقبال الرقمي من طرف المواطنين، وخاصة الفئات الاجتماعية الاكثر فقرا.**
- **اقتراح الاختيارات المتعلقة بالترددات الهيرتزية المحررة؛**
- **إعداد تقارير التتبع والتقييم حول وضعية تقدم مخططات العمل و التي ترفع لرئيس الحكومة.**

المادة 3

تعمل اللجنة تحت إشراف رئيس الحكومة ويتولى رئاستها وزير الاتصال، وتضم:

أ - فيما يخص الإدارات العمومية :

- **السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية؛**
- **السلطة الحكومية المكلفة بالاقتصاد والمالية؛**
- **السلطة الحكومية المكلفة بالاتصال؛**
- **السلطة الحكومية المكلفة بالصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة.**

ب - فيما يخص المؤسسات العمومية وشركات الدولة:

- **الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات؛**
- **الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة؛**
- **شركة صورياد –القناة الثانية؛**
- **شركة ميدي 1 سات.**

ويمكن للجنة الوطنية أن تدعو لحضور اجتماعاتها، بصفة استشارية، شخصيات مشهود لها بمؤهلاتها في مجالات اشتغال اللجنة.

المادة 4

تعقد اللجنة الوطنية اجتماعاتها بدعوة من رئيسها مرة كل شهر، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك.

المادة 5

تحدث لدى اللجنة الوطنية خمس مجموعات عمل على الشكل التالي:

- **مجموعة العمل المكلفة بالجوانب القانونية؛**
- **مجموعة العمل المكلفة بالجوانب التكنولوجية؛**
- **مجموعة العمل المكلفة بالحملات الإعلامية والتواصل؛**
- **مجموعة العمل المكلفة بالمضمون الرقمي؛**
- **مجموعة العمل المكلفة بالتمويل والتخطيط.**

يمكـن للجنـة الوطنيـة، عنـد الاقتضـاء، أن تحـدث مـن بيـن أعضائهـا مجموعـات عمـل أخـرى متخصصـة.

المادة 6

تتولـى مديريـة الدراسـات و تنميـة وسـائل الاتصـال بالـوزارة المكلفـة بالاتصـال مهمـة كتابـة اللجنـة الوطنيـة، حيـث تعمـل بصفـة مقـرر وتقـوم بتحضيـر وتنظيـم أشـغال اللجنـة وتسـهر علـى حفـظ ملفاتهـا وأرشـيفها.

المادة 7

تضع اللجنة الوطنية نظاما داخليا يحدد تنظيم أشغالها و هياكلها و كيفيات سير عملها.

المادة 8

تنتهـي مهـام اللجنـة الوطنيـة عنـد اسـتكمال الانتقـال الكلـي إلـى البـث التلفـزي الرقمـي الارضـي.

المادة 9

يعهـد إلـى وزيـر الاتصـال الناطـق الرسـمي باسـم الحكومـة تنفيـذ هـذا المرسـوم الـذي ينشـر بالجريـدة الرسـمية.

وحرر بالرباط في